مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
لِلعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتماعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الديمقراطية ومواقع التواصل الاجتماعي: أداة للتمكين أم للهيمنة؟

م.م ايمن رزاق هادي[1]

[1] جامعة الكوفة - كلية التمريض - العراق

[1] aymenr.alfatlawi@uokufa.edu.iq

ملخص. شهد العالم خلال العقدين الماضيين تحولًا جذريًا في طرق الاتصال والتواصل، حيث أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تلعب دورًا بارزًا في تشكيل الرأي العام، ونقل المعلومات، والتأثير في القرارات السياسية والاجتماعية. وقد ارتبط هذا التطور بجدل واسع حول الدور الذي تلعبه هذه الوسائل في دعم الديمقراطية أو تهديدها. فبينما يرى البعض أن هذه المواقع تمثل أدوات للتمكين وتعزيز المشاركة السياسية، يرى آخرون أنها أدوات للهيمنة ونشر المعلومات المضللة. ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث في محاولة لفهم هذا الدور المزدوج وتحليل أبعاده المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، مواقع التواصل، السياسة، الحرية، الرأي العام، الهيمنة.

Abstract. Over the past two decades, the world has witnessed a radical transformation in methods of communication, with social media platforms playing a prominent role in shaping public opinion, transmitting information, and influencing political and social decisions. This development has sparked a wide debate about the role these platforms play in either supporting or threatening democracy. While some view social media as tools for empowerment and enhancing political participation, others see them as instruments of domination and the spread of misinformation. Hence, the importance of this research lies in its attempt to understand this dual role and analyze its various dimensions.

Keywords: Democracy, Social Media, Politics, Freedom, Public Opinion, Domination.

مشكلة البحث

هل تُعد مواقع التواصل الاجتماعي أداة لتمكين الديمقراطية، أم أنها وسيلة للهيمنة والتحكم بالرأي العام؟

فرضية البحث:

يعتقد هذا البحث أن لوسائل التواصل الاجتماعي دورًا مزدوجًا في العلاقة بالديمقراطية. فهي تُسهّل تمكين الديمقراطية، وتُعزز المشاركة والشفافية، كما يُمكن استخدامها كشكل من أشكال السلطة، لتوجيه أفكار الجمهور، وتقويض الحقوق.

أهداف البحث:

1. مناقشة دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الديمقراطية من خلال تعزيز الحرية السياسية والتعبير.
2. توضيح كيفية تسهيل هذه المنصات فضح التجاوزات وكشف الفساد، مما يُعزز رقابة الجمهور على الإجراءات الحكومية.
3. اكتشاف مخاطر وسائل التواصل الاجتماعي على الديمقراطية، وخاصةً فيما يتعلق بانتشار المعلومات الكاذبة والتحكم في الرأي العام.
4. تسليط الضوء على مخاطر انتهاك الخصوصية والمراقبة الرقمية التي قد تؤثر سلبًا على حرية التعبير.
5. توفير فهم شامل لمختلف وظائف وسائل التواصل الاجتماعي من حيث صلتها بالسلطة والسيطرة، وفقًا للسياق القانوني والسياسي والاجتماعي.

خطة البحث:

نبتدأ بالمقدمة والرؤوس الثمانية كذلك تم تقسيم البحث الى محثين حيث المبحث الأول بعنوان: مواقع التواصل الاجتماعي كأداة لتمكين الديمقراطية وتم تقسيمه الى مطلبين حيث المطلب الأول بعنوان:

تعزيز المشاركة السياسية والمطلب الثاني بعنوان: دعم الحريات وحقوق الإنسان، اما بالنسبة الى المبحث الثاني فهو بعنوان: مواقع التواصل الاجتماعي كأداة للهيمنة على الديمقراطية.

وتم تقسيمه الى مطلبين حيث المطلب الأول بعنوان: التلاعب بالمعلومات وتوجيه الرأي العام والمطلب الثاني بعنوان: انتهاك الخصوصية والمراقبة الرقمية وبالإضافة الى الخاتمة التي تضمنت النتائج والتوصيات، كذلك نستدل على كل ما سنكتبه بصفحة المصادر والمراجع.

1. المبحث الأول: مواقع التواصل الاجتماعي كأداة لتمكين الديمقراطية

إن مواقع التواصل الاجتماعي تمثل أداة قوية في خدمة الديمقراطية، شرط أن يُحسن استخدامها في بيئة تحترم حرية التعبير وتضمن الخصوصية وتكافؤ الفرص الرقمية. فرغم التحديات التي قد تشكلها هذه الوسائل، إلا أنها تظل منصات واعدة لإعلاء صوت المواطن وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، وهو ما يعزز من قيم العدالة، والمساءلة، والشفافية في المجتمعات المعاصرة. وللوقوف على ضوء الموضوع تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين حيث المطلب الأول: تعزيز المشاركة السياسية والمطلب الثاني: دعم الحريات وحقوق الإنسان

1.1. المطلب الأول: تعزيز المشاركة السياسية

تلعب مواقع التواصل دورًا مهمًا في نشر الوعي بالقضايا الحقوقية والسياسية، من خلال الحملات التوعوية والمحتوى التعليمي الذي تنتجه منظمات المجتمع المدني والنشطاء. كما أسهمت في كسر حاجز الخوف في كثير من المجتمعات، وشجعت المواطنين على خوض غمار النقاش السياسي والمطالبة بالإصلاحات. ولتبيان دور مواقع التواصل الاجتماعي في المشاركة السياسية تم تقسيم المطلب الى فرعين حيث الفرع الأول: وسائل جديدة للتعبير عن الرأي الفرع الثاني: تيسير التواصل بين المواطنين وصناع القرار

1.1.1. الفرع الأول: وسائل جديدة للتعبير عن الرأي

أصبح بإمكان المواطنين التعبير عن آرائهم ومواقفهم بسهولة عبر منصات مثل فيسبوك وتويتر. وقد أتاحت هذه الوسائل فضاءً عاماً جديداً لم يكن متاحاً في الإعلام التقليدي، مما عزز من فرص المشاركة السياسية الشعبية فقد أظهرت دراسات أن المواطنين يستخدمون هذه الوسائل لمناقشة السياسات العامة وانتقاد الحكومات، مما يوسع من دائرة النقاش الديمقراطي (العويس، 2021، ص 44). وقد

العدد السادس عشر – آذار – March / 2026

سهّلت هذه المنصات على الجمهور تجاوز الرقابة الإعلامية التقليدية أو السياسية، مما أوجد مساحة رقمية جديدة للتعبير الحر. ومن أشهر هذه المنصات:

1. المنشورات النصية:

تُعد المنشورات على منصات التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وتويتر، من أكثر الأدوات شيوعًا التي يستخدمها الأفراد لمشاركة أفكارهم في الشؤون السياسية والاجتماعية والثقافية. يمكن أن تتخذ هذه المنشورات طابعًا متنوعًا: من ردود سريعة إلى مقالات مفصلة تُنشر عبر "مواضيع" على تويتر أو "ملاحظات" على فيسبوك.

2. البث المباشر والفيديوهات القصيرة:

أصبح البث المباشر على فيسبوك وإنستغرام ويوتيوب وسيلةً فعّالة للتعبير عن الرأي العام مباشرةً دون الحاجة إلى فلترة أو تعديل. يمكن للمستخدمين تصوير مظاهرة أو حدث سياسي، أو حتى التعبير عن آرائهم مباشرةً. كما ساهمت الفيديوهات القصيرة (مثل الفيديوهات الشائعة على تيك توك أو ريلز) في إيصال الرأي العام بطريقة موجزة ومسلية.

3. المقالات الرقمية والتدوين:

على الرغم من تراجع المدونات التقليدية، لا يزال الكثيرون يزورون مواقع مثل *Medium* و*WordPress* و*LinkedIn* لكتابة مقالات مطولة تصف وجهات نظرهم. وغالبًا ما تُنشر هذه المقالات على مواقع أخرى للوصول إلى جمهور أوسع.

4. الوسوم (الهاشتاجات):

تُستخدم الوسوم (الهاشتاجات) لتضخيم الأصوات المرتبطة بقضايا محددة، كما أنها أداة فعّالة في الحملات الرقمية. باستخدام وسم محدد، يُمكن لمئات أو آلاف المستخدمين مشاركة آرائهم حول موضوع ما، مما يُحدث تأثيرًا جماعيًا واسع النطاق، يُشبه حملات *MeToo#* أو *Leave#*.

5. الميمات والرسوم الكاريكاتورية:

على الرغم من طابعها الكوميدي أو الفكاهي، أصبحت الميمات وسيلةً فعّالة للتواصل السياسي أو النقدي، وتُستخدم عادةً لمناقشة القضايا الاجتماعية أو كشف الاختلافات بين السياسيين أو الحكام. وقد جعلها أسلوب مشاركتها البسيط وانتشارها السريع وسيلةً شائعةً للتعبير عن المعلومات رقميًا.

6. استطلاعات الرأي الرقمية:

العدد السادس عشر – آذار – March / 2026

تُتيح العديد من المنصات (مثل تويتر وإنستغرام) ميزاتٍ تُتيح للمستخدمين إنشاء استطلاعات رأي سريعة حول موضوع مُعين. يُوفر هذا ردود فعل فورية يُمكن أن تُؤثر على الجمهور أو صُنّاع القرار.

7. المساحات الصوتية والبودكاست:

مؤخرًا، طُرحت أدوات مثل *Twitter Spaces* و*Clubhouse*، تتيح هذه الأدوات إجراء مناقشات صوتية مباشرة، يشارك فيها مواطنون وخبراء وناشطون لمناقشة الرأي العام، وتتيح لهم فرصة تبادل أفكارهم، مما يعزز ثقافة النقاش والتنوع.

1.1.2. الفرع الثاني: تيسير التواصل بين المواطنين وصناع القرار

مكّنت مواقع التواصل السياسيين من التفاعل المباشر مع جمهورهم، مما خلق نوعاً من الديمقراطية التشاركية التي تعزز من الشفافية والمساءلة. كما أن العديد من الحملات الانتخابية الحديثة تعتمد بشكل أساسي على هذه المنصات للتواصل وتوضيح البرامج الانتخابية (عبد الجواد، 2020، ص 112) فمع تزايد انتشار تكنولوجيا الاتصال وظهور منصات التواصل الاجتماعي، تغيرت طبيعة العلاقة بين المواطنين وصناع القرار بشكل جذري. فقد أتاحت هذه المنصات مساحة جديدة للتواصل المباشر، وساهمت في تقليص الحاجز التقليدي بين الطرفين. وتتميز هذه المنصات بوجود مسافة بين المواطن العادي وصناع القرار، بالإضافة إلى احتكار إعلامي. ومن أبرز مظاهر هذا الدعم:

1. حسابات حكومية رسمية ومعترف بها:

أصبح لدى العديد من الوزراء والمسؤولين ورؤساء البلديات والمدن حسابات رسمية على تويتر وفيسبوك وإنستغرام، تُستخدم لتوصيل المعلومات والقرارات إلى الجمهور، بالإضافة إلى تلقي ملاحظات المواطنين. وقد أدى ذلك إلى خلق نافذة تواصل سهلة المنال لم تكن متاحة في السابق، وسهّل على المواطنين التعبير المباشر عن مطالبهم دون الحاجة إلى وسيط (عبد الجواد، 2020، ص 113).

2. التفاعل العام الفوري:

من خلال خاصية الردود والملاحظات، يُمكن للمواطنين المشاركة في نقاشات حول التشريعات أو السياسات المقترحة، أو التعليق على القرارات الحكومية المُعلنة. هذا يُلزم المسؤولين بالإنصات لمخاوف الجمهور والبقاء على اطلاع بها. قد تُجبر هذه الاستجابة السريعة صانع القرار أحيانًا على التراجع عن قراره أو توضيحه.

3. استخدام المنصات كوسيلة للرقابة العامة:

العدد السادس عشر – آذار – March / 2026

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
لِلعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتماعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

عندما يُقدم المواطنون شكاوى أو صورًا أو مقاطع فيديو تتعلق بحالات مُحددة من الخلل أو الفساد أو الظلم، غالبًا ما يُضطر المسؤولون إلى الاستجابة ومنع الضغط العام والإعلامي، ويتم ذلك غالبًا بتجنب الجمهور ووسائل الإعلام. ونتيجةً لذلك، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي منصةً للرقابة العامة، ولها حضورٌ قويٌّ بين صانعي القرار.

4. زيادة الشفافية من خلال التواصل المباشر:

من خلال البث التلفزيوني المباشر والتصريحات العامة على المنصات، يُمكن للمسؤولين شرح سياساتهم أو قراراتهم للجمهور مباشرةً والرد على أسئلة المواطنين. وقد بدأت بعض الجهات باستضافة مؤتمرات رقمية مفتوحة للجمهور، مما يُعزز الشفافية والمساءلة.

5. الديمقراطية التشاركية وتطوير السياسات:

في بعض الدول، يُستخدم تويتر أو فيسبوك لجمع آراء المواطنين قبل اتخاذ القرارات الحاسمة، أو لصياغة استراتيجيات طويلة المدى من خلال استطلاعات الرأي الرقمية أو دعوات النقاش العام. ويشير هذا التحول إلى تحوّل نحو شكل من أشكال الديمقراطية الرقمية.

6. المعارضة الجماهيرية الرقمية:

بفضل خاصية "الاتجاهات"، يمكن أن تصبح الحملة الشعبية الرقمية جزءًا من المشهد السياسي أو الإعلامي، مما يؤدي إلى تبني المسؤولين لقضية تجاهلوها سابقًا. وقد وُثّق هذا في العديد من المبادرات البيئية وحقوق الإنسان.

1.2. المطلب الثاني: دعم الحريات وحقوق الإنسان

يتضمن هذا المطلب فرعين حيث الفرع الأول بعنوان نشر الوعي الحقوقي والفرع الثاني فضح الانتهاكات وكشف الفساد

1.2.1. الفرع الأول: نشر الوعي الحقوقي

تلعب المنصات الرقمية دورًا مهمًا في نشر الثقافة الحقوقية وتوعية الأفراد بحقوقهم الدستورية والمدنية. وقد ظهرت العديد من المبادرات الشبابية والمنظمات الحقوقية التي تستخدم هذه الوسائل كأداة للتثقيف والتعبئة المجتمعية (سالم، 2022، ص 65). ومع تزايد أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في نشر المعرفة بحقوق الإنسان بين مختلف شرائح المجتمع، والتي واكبت التحولات الرقمية في مختلف المجتمعات، أصبحت هذه الوسائل أداةً أساسيةً في نشر هذه الحقوق. تجاوزت هذه المنصات دورها

العدد السادس عشر – آذار – March / 2026

كمصدر للترفيه أو المعلومات، لتتحول إلى فضاء عام لتثقيف الناس بحقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. في الماضي، كان هذا يقتصر في المقام الأول على المؤتمرات والندوات الأكاديمية، أو تقارير حقوق الإنسان، التي لم تكن موجهة لعامة الناس. ومن أبرز مظاهر هذا الوعي ظهور العديد من الصفحات والحسابات التي يديرها نشطاء حقوقيون، ومنظمات مجتمع مدني، وحتى جهات حكومية. تسعى هذه الصفحات إلى تبسيط المبادئ القانونية، وشرح الحقوق الدستورية المكفولة، والقوانين المحلية ذات الصلة، والاتفاقيات الدولية المعترف بها. من خلال المنشورات القصيرة، ومقاطع الفيديو التوعوية، والرسوم البيانية، يُعبَّر عن محتوى حقوق الإنسان بلغة بسيطة وواضحة وسهلة الفهم. هذا المحتوى مُوجَّه لجميع الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال والأفراد المهمَّشون، الذين واجهوا سابقًا صعوبة في إيصال هذه المعلومات (سالم، 2022، ص 67). كما سهَّل نشر الحملات الرقمية عبر منصات مثل تويتر وفيسبوك فهم قضايا حقوق الإنسان الراهنة، بما في ذلك العنف ضد المرأة، وحرية التعبير، وحقوق العمال. وقد أدى ذلك إلى مشاركة مجتمعية، ونقاشات، وتكاتف رقمي. لهذه الحملات القدرة على تغيير الأفكار السائدة وإلهام المؤسسات لتغيير سياساتها أو تطبيق إصلاحات. بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم "البث المباشر" أو "المساحات الصوتية" لاستضافة القانونيين والمدافعين الذين يشرحون للجمهور أساليب حماية حقوقهم، وتقديم الشكاوى، ومعالجة حالات الإساءة أو السجن التعسفي. يعزز هذا الأسلوب من التفاعل المباشر الأدوات العملية للمواطنين التي تساعدهم على حماية أنفسهم وتعزز ثقتهم بالقانون كشكل من أشكال العدالة، وليس كوسيلة للإخضاع.

لا يُمكن الاستهانة بأهمية المنصات في الإنسان عبر الوسوم والحملات الإلكترونية، مما أدى إلى زيادة الضغط على الأنظمة أو الأطراف المتورطة في هذه الجرائم. ونتيجةً لذلك، لم تعد وسائل التواصل الاجتماعي تقتصر على نقل المعلومات، بل أصبحت أيضًا منصةً للدعوة إلى المعرفة الجماعية بالحقوق، وبناء مجتمع مُطّلع، قادر على المطالبة بالتغيير، والدفاع عن المجتمع من الاستبداد والجهل القانوني، وهما أمران أساسيان لأي نظام ديمقراطي حقيقي.... التي تُلقي بثقل أخلاقي وإعلامي على مرتكبي هذه الجرائم أو ضحاياها. هل الديمقراطية وسيلةٌ للاستعباد أم لإنكار الذات؟

لمعالجة هذه المسألة، يجب النظر إلى الديمقراطية من منظورين مختلفين: النظرية والتطبيق. من المنظور النظري، تُعدّ الديمقراطية شكلاً من أشكال التمكين، لأنها تعتمد على المشاركة الشعبية في الحكم، والاعتراف بالحقوق والامتيازات، والمساءلة، والانتقال السلمي للسلطة. وتُعزز وسائل التواصل

الاجتماعي، بآلياتها للتعبير عن الذات، وتوصيل الأفكار، ومراقبة السلوك، هذا التمكين عندما تتوفر بيئة قانونية تُعزز حرية الرأي، وتحمي الخصوصية، وتُكافح التلاعب بالمعلومات.

ومع ذلك، إذا استُخدمت الديمقراطية كواجهة تُخفى وراءها أدوات رقمية للرقابة والسيطرة على الوعي الجماعي، فإنها ستتحول من وسيلة للتمكين إلى شكل من أشكال الهيمنة، لا سيما عندما تُستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لنشر خطاب الكراهية أو المعلومات المُحرّفة، أو عندما تُستخدم خوارزميات هذه المنصات لتوجيه الرأي العام بما يُفيد النخب السياسية والاقتصادية.

ونتيجةً لذلك، فإن الديمقراطية ليست دائمًا وسيلة للتمكين، وليست بالضرورة وسيلة للإخضاع. بل إنها تعتمد على الرغبة السياسية، والمناخ القانوني، ومدى وعي الناس بحقوقهم. وسائل التواصل الاجتماعي ثنائية: إما أن تُعزز العمليات الديمقراطية، أو تُستخدم لتزييفها.

1.2.2. الفرع الثاني: فضح الانتهاكات وكشف الفساد

ساهمت مواقع التواصل في كشف العديد من قضايا الفساد والانتهاكات التي لم يكن بالإمكان كشفها عبر الإعلام التقليدي، بسبب القيود والرقابة. وقد أدت هذه المكاشفات أحيانًا إلى تحريك الرأي العام والضغط لاتخاذ إجراءات قانونية أو سياسية (حسن، 2021، ص 93)، وبفضل التحولات الرقمية السريعة، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي منصات مؤثرة وهامة لكشف الخلل والفساد، وهي الآن حكر على وسائل الإعلام التقليدية أو المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. وقد مكّن العالم الرقمي المواطنين العاديين من القيام بدور "المراقب العام"، وحوّلهم من متلقين سلبيين إلى مشاركين فاعلين في كشف الممارسات غير القانونية أو حالات إساءة استخدام السلطة ومن خلال هذه التفاعلات عبر مواقع التواصل الاجتماعي وهي كالتالي:

1. التوثيق الفوري ونشر الأدلة:

من أهم سمات وسائل التواصل الاجتماعي القدرة على توثيق الأحداث آنيًا، وذلك من خلال الصور ومقاطع الفيديو. فبمجرد اكتشاف أي انتهاك – سواء كان استخدامًا مفرطًا للشرطة، أو إساءة في جهة حكومية، أو حالة فساد إداري – يمكن لأي شخص التقاط صور للحدث ونشرها على هاتفه الذكي أو فيسبوك أو تويتر. وغالبًا ما تُنشر هذه الأدلة المرئية بسرعة، لتصل إلى جمهور واسع، وتُعتبر من قِبل وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان توثيقًا واقعيًا ذا مصداقية (الشمري، 2021، ص 89).

2. حملات الهاشتاج وأشكال أخرى من التضامن الجماعي:

العدد السادس عشر – آذار / March 2026

عند انتشار أخبار عن انتهاك أو فساد، يبدأ المستخدمون باستخدام هاشتاجات تُشجع على النقاش حول القضية وتُفضح الفاسدين، مثل #أين_العدالة أو #اكشف_الفاسدين. أحيانًا ما يتابع هذه الهاشتاجات عدد كبير من الأشخاص، مما يدفع الجهات المعنية إلى التدخل أو على الأقل الرد وتقديم تفسير. من خلال العمل الجماعي، تحظى القضايا بزخم كبير، مما يُصعّب التستر عليها أو تجاهلها.

3. مسؤوليات النشطاء والمدونين:

يلعب المدونون وغيرهم من المشاركين في المجتمع المدني دورًا هامًا في فضح التجاوزات، من خلال إعداد تقارير رقمية، وإجراء مقابلات مع الضحايا، أو دراسة الوثائق التي تُسرب إليهم عبر الإنترنت. في كثير من الأحيان، تُعدّ صفحاتهم الشخصية أو قنواتهم على يوتيوب المصدر الرئيسي للمعلومات التي تُلهم الرأي العام وتدفع المنظمات أو السلطات إلى التحقيق.

4. تدفق الوثائق والملفات:

سهّلت الطبيعة اللامركزية للإنترنت توزيع الوثائق المسربة التي تكشف شبكات الفساد في المؤسسات الحكومية أو الشركات الكبرى، ومن هذه الأمثلة "أوراق بنما" أو "تسريبات فيسبوك". ورغم أن بعض التسريبات مستمدة من مصادر مجهولة، إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي كانت تاريخيًا المنصة الرئيسية لنشرها للجمهور.

5. الرقابة المجتمعية المستمرة:

أتاح التواصل الاجتماعي مساحة عامة للمتابعة اليومية. يراقب المواطنون أداء المسؤولين، ويقيّمون السياسات، ويناقشون حالات الفساد البسيطة التي لولا ذلك لكانت قد غُضّ الطرف عنها. في العديد من البلدان، دفع هذا الرقابة الرقمية السلطات إلى اتخاذ قرارات بشأن رفض القضية أو التحقيق فيها، إذ لم يعد التعتيم ممكنًا في عصر الإفصاح الرقمي.

6. من المسلم به أن هناك حالات يكون فيها الناس في وضع يسمح لهم بالانخراط في سلوك ضار.

لقد رسّخت وسائل التواصل الاجتماعي شكلاً جديدًا من أشكال التواصل يكسر الصمت بشأن حالات العنف في السجون أو المزارع أو المؤسسات المغلقة، كالمستشفيات أو سجون الأورك. ويمكن نشر مقاطع فيديو من داخل هذه المواقع، مما يفضح التعذيب أو الإهمال أو سوء السلوك المالي، وكلها أمور ممكنة دون الحاجة إلى استخدام أدوات التواصل والنشر الفوري.

2. المبحث الثاني: مواقع التواصل الاجتماعي كأداة للهيمنة على الديمقراطية

العدد السادس عشر – آذار – March / 2026

عندما انتشرت وسائل التواصل الاجتماعي، بدت هذه المنصات بمثابة حلم الديمقراطية الذي طال انتظاره: منصة مفتوحة للجميع، كسرت احتكار وسائل الإعلام، ومكّنت الأفراد من التعبير عن آرائهم، والمشاركة في الحوار، والمساءلة. بمرور الوقت، اتضح أن هذه الأدوات الرقمية، التي شكلت حقبة جديدة من الحرية، يمكن أيضًا تحويلها إلى أدوات ناعمة لديها القدرة على السيطرة والإخضاع، وهذه الأدوات ليست أقل خطورة من الأنظمة القاسية. إنها تمارس نفوذها بطريقة أكثر دهاءً، من خلال الخوارزميات والبيانات والتحكم المنهجي في المشاعر العامة. لا يُحكم العالم الرقمي بالقوة، بل يُكتسب من خلال الإقناع غير المباشر والتكرار وتقليل خيارات المستخدم دون علمه. بينما يعتقد الناس أنهم يتخذون قرارات مستقلة، فإن قراراتهم في الواقع محددة مسبقًا من قبل الشركات الكبرى التي تدير هذه المنصات. إن المحتوى المقدم للمستخدمين ليس موضوعيًا؛ يتم اختيارها بعناية بناءً على ما يُحقق أكبر قدر من التفاعل والعائد المالي، بغض النظر عن الحقيقة أو الجودة أو المصلحة العامة. وتستغل هذه المنصات بيانات المستخدمين، التي تُوجَّه بدورها إلى محتوى يدعم معتقداتهم ويعزز عزلتهم عن العالم الواقعي، مما يعيق النقاش، ويزيد من الاستقطاب، ويُضعف الحوار الحر في المجال العام. في هذا السياق، تُختطف الديمقراطية وتصبح منصة نقاش عاطفية بدلاً من نقاش عقلاني. كما تستغل الجهات السياسية والاقتصادية النافذة هذه المنصات للتأثير على الرأي العام عبر حملات ممولة، أو استخدام القوى الإلكترونية، أو نشر أخبار كاذبة. هذا يُضلل المواطنين ويخلق انطباعًا زائفًا بالوعي يدفعهم إلى اتخاذ قرارات سياسية تُفيد النخبة بدلًا من عامة الناس. وقد أظهرت أمثلة عالمية عديدة، بما في ذلك قضية كامبريدج أناليتيكا، كيف يُمكن توظيف البيانات الشخصية للتأثير على نتائج الانتخابات، كما لو كانت رغبات الجماهير تُشترى وتُباع في سوق رقمية مفتوحة. لا يقتصر الأمر على التأثير على الرأي العام؛ بل يشمل أيضًا مراقبة الأفراد ومتابعتهم. تُستخدم منصات التواصل الاجتماعي للمراقبة والاستطلاع، بهدف إنشاء مجموعات بيانات ضخمة ومعقدة تتيح التحكم بها لاحقًا. ونتيجةً لذلك، يتحول الفضاء الرقمي الآن إلى مجال سيطرة مطلقة، تنبع هذه السيطرة من شركات التكنولوجيا والحكومات المرتبطة بها، مما يُشكل تهديدًا لأسس الديمقراطية القائمة على الحرية والخصوصية. اليوم، أصبحت السلطة أقل ملموسة ورقميةً وقابليةً للحمل، مدفوعةً برغبتنا في التواصل والاستمتاع بالترفيه، بينما تم تغيير وعي الناس دون موافقتهم. إن الديمقراطية التي لا تُصان من هذا النوع من الحكم ستصبح مجرد زخرفة تُستخدم لتوثيق أنظمة قائمة على البيانات لا تخضع لإرادة شعبية. وتم تقسيم المبحث الى

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتماعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

مطلبين حيث المطلب الأول التلاعب بالمعلومات وتوجيه الرأي العام والمطلب الثاني: انتهاك الخصوصية والمراقبة الرقمية

2.1. المطلب الأول: التلاعب بالمعلومات وتوجيه الرأي العام

تم تقسيم هذا المطلب الى فرعين حيث الفرع الأول انتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة والفرع الثاني خوارزميات التحكم بالمحتوى

2.1.1. الفرع الأول: انتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة

تنتشر عبر مواقع التواصل العديد من المعلومات غير الدقيقة أو المفبركة، والتي تُستخدم لأغراض سياسية أو تجارية. وقد تبيّن أن حملات التضليل أصبحت سلاحًا فعالًا للتأثير في الانتخابات وخلق انقسامات اجتماعية (منصور، 2020، ص 77). في عصر السرعة والتواصل الفوري، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي المصدر الرئيسي للمعلومات والأخبار لآلاف الأشخاص حول العالم. وقد أدى هذا التحول إلى ظاهرة مقلقة تهدد شرعية الإعلام ومصداقية النقاشات المجتمعية، ألا وهي انتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة والتلاعب بالمحتوى. وقد أدى ذلك إلى ظهور رأي عام لا يستند إلى الحقائق، بل يخدم أجندة خفية عن الجمهور. وإن الطبيعة التقنية لمواقع مثل فيسبوك وتويتر وتيك توك تجعلها منصة مثالية لنشر المعلومات بسرعة دون الحاجة إلى التحقق أو المعالجة الإضافية، على غرار وسائل الإعلام التقليدية. فهي تحشد عناوين مثيرة أو مقاطع فيديو مفبركة وتنتشر كالنار في الهشيم، فيصدقها آلاف أو ملايين المستخدمين قبل أي محاولة لتصحيحها أو دحضها (عبد الله، 2021، ص 74). ومن أكثر جوانب هذا السياق ضررًا أن الأخبار الكاذبة لا تُنشر عشوائيًا. بدلاً من ذلك، يُخطط لها أحيانًا كجزء من استراتيجية حرب معلوماتية تهدف إلى التأثير على سلوك الجمهور، خاصةً خلال الأحداث الحاسمة كالانتخابات أو الأزمات السياسية. كشفت دراسة أُجريت عام 2018 في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (*MIT*) أن 70٪ من الأخبار الكاذبة المنتشرة تكون أكثر عاطفية ودراماتيكية من الأخبار الحقيقية، وذلك لأن الأخيرة تتبع نهجًا أكثر استقامة وواقعية (السعيد، 2022، ص 93). ويُعد التلاعب بالمعلومات من أكثر أشكال التضليل تعقيدًا، إذ يتطلب اختلاق الأكاذيب وأجزاء من الحقيقة، أو إضافة صور أو تحليلات مضللة تؤدي إلى استنتاجات خاطئة. تستخدم بعض المنظمات الذكاء الاصطناعي لإنشاء ما يُعرف بمقاطع فيديو "التزييف العميق"، وهي عبارة عن حسابات وهمية تُظهر شخصيات عامة تقوم بأفعال لم تحدث قط. ويجري ذلك لإثارة الشك في المعلومات المنشورة

(جميل، 2023، ص 119). مع هذا التضليل الإعلامي للمعلومات، تتعزز القدرة على التأثير على الجمهور من خلال الحملات المنظمة، والمحادثات الزائفة تُعتبر وسائل التواصل الاجتماعي الآن منبرًا للحرب النفسية والإعلامية، التي تنطوي على تدمير الحقيقة وإرباك العقل الجماعي.

وعلى الرغم من أن بعض المنصات أطلقت مبادرات مثل "التحقق من الحقائق" أو "تحذير المستخدمين قبل مشاركة محتوى مشكوك فيه"، إلا أن هذه الجهود لا تزال متواضعة، لا سيما في الدول النامية التي تفتقر إلى بنية تحتية رقمية فعّالة لمواجهة هذا النوع من المعلومات المضللة. والأسوأ من ذلك، أن بعض الدول تستغل هذه الفوضى الإعلامية وتستغلها لأغراضها الخاصة، مستغلةً فوضى المعلومات كشكل من أشكال القمع أو التعتيم بدلًا من اكتشاف الحقيقة (يونس، 2021، ص 81). فأظهرت وسائل التواصل الاجتماعي سمتين متعارضتين: إحداهما تعزز حرية التعبير، والأخرى تُستخدم لنشر معلومات كاذبة وإحداث بلبلة. إن العقبة الأكبر اليوم لا تتمثل فقط في القدرة على الوصول إلى المعلومات، بل أيضاً في إدراك الفرق بين الحقيقة والمعلومات المضللة، وبين أولئك الذين يستخدمون الكلمات لتعزيز الديمقراطية وأولئك الذين يستخدمونها لتقويضها.

2.1.2. *الفرع الثاني: خوارزميات التحكم بالمحتوى*

تستخدم الشركات الكبرى مثل ميتا (فيسبوك) وتويتر خوارزميات تُظهر للمستخدمين المحتوى الذي يتفق مع آرائهم، مما يخلق ما يُعرف بـ"فقاعة الفلترة". وهذا يؤدي إلى عزلة فكرية وتراجع الحوار الديمقراطي البناء (إبراهيم، 2021، ص 104).

في عالم وسائل التواصل الاجتماعي، لا يُعرض المحتوى عشوائيًا أو دون ارتباط بمنشئه، وهو أمرٌ قد يظنه البعض أمرًا طبيعيًا. بل تُحدد خوارزمياتٌ مُعقدةٌ ما يراه المستخدمون أولًا، وما يُخفون عنه، وما يفعلونه. تُشكل هذه الخوارزميات أساس منصات رقمية رئيسية مثل فيسبوك وإنستغرام وتيك توك ويوتيوب، فهي لا تُرتب المحتوى فحسب، بل تُؤثر أيضًا بشكل خفي على السلوك، مُغيرةً طريقة تفكير الناس ومشاعرهم وقراراتهم بشأن شؤونهم السياسية (عبد العزيز، 2021، ص 51). تستخدم هذه الخوارزميات مجموعةً من القواعد المتعلقة بسلوك المستخدم: ما يشاهده، وما يُعجبه، ومع من يتفاعل، وما يُعلق عليه، ومدة بقائه على منشور مُعين. من خلال دراسة هذا السلوك، تُقدم المنصة "ملاحظاتٍ مُحددة" لكل فرد بناءً على اهتماماته الشخصية. سيعرضون عليك المنشورات التي ترغب برؤيتها، ويخفون عنك المنشورات التي لا ترغب برؤيتها (سليمان، 2022، ص 67). هذا يعني أن كل مستخدم محصور في "فقاعة معلومات" خاصة به مصممة خصيصًا له، وهي بيئة رقمية تُكرر المحتوى نفسه

العدد السادس عشر – آذار – March / 2026

وتُعزز إيمانه، بدلًا من توسيع نطاق معارفه. ويكمن الخطر في أن هذه الخوارزميات ليست بالضرورة مصممة لنشر الحقيقة أو لاتباع نهج متوازن، بل إن الغرض منها هو التفاعل مع الجمهور لتحقيق الربح. المحتوى المثير للجدل أو العاطفي أو العدواني أكثر عرضة للتفاعل مع الناس، وبالتالي يكون أكثر شعبية. نتيجة لذلك، أصبحت الخوارزميات وسيلة لإثارة الانقسام، وترسيخ التطرف، ونشر الأخبار الكاذبة بدلًا من المعلومات الواقعية أو الموضوعية (الدريني، 2023، ص 92). كشفت وثائق داخلية في شركة ميتا، المالكة لفيسبوك وإنستغرام، أن الشركة كانت تعرف كيفية الترويج للمحتوى المثير للجدل والمتطرف، لكنها تجاهلت هذا المحتوى لأنه كان أكثر ربحية (صحيفة وول ستريت جورنال، 2021). وقد أدى هذا التحيز التجاري إلى تحول الخوارزميات إلى أداة غير بديهية تُستخدم للتأثير على الرأي العام، سواءً كان ذلك نتيجةً للتعمد أو كنتيجة ثانوية لمنطق الربح الذي يُخضع هذه الشركات.

ولا تُنظّم الخوارزميات المحتوى فحسب، بل تُنظّم أيضًا طريقة حذفه أو تقييده. قد تستخدم المنصات خوارزميات للتعرف على كلمات أو صور مُحددة تُعتبر انتهاكًا لسياساتها، مما قد يؤدي إلى حظر الحسابات أو حذف المنشورات. تكمن المشكلة في أن المعايير التي تستخدمها هذه الخوارزميات ليست دائمًا واضحة أو عادلة، فقد تتلاعب بها الجهات السياسية لفرض رقابة على محتوى معين والترويج لمحتوى آخر، مما ينتج عنه خوارزمية مرنة ومُصممة للرقابة المُستهدفة (خالد، 2020، ص 83). كما تستغل منظمات سياسية أخرى هذه الخوارزميات بالضغط على شركات التكنولوجيا أو التعاقد معها للترويج لأجندتها وإسكات الآراء المُخالفة. وهذا ينتهك مبدأ التعددية وحرية التعبير، اللذين يُعتبران من أهم مبادئ الديمقراطية. وتعتقد بعض الدراسات أن التحكم الخوارزمي هو في الواقع تحكم في العقل. فعندما يتم الترويج لمفاهيم مُعينة باستمرار ويتم تبجيل محتوى واحد، تتشكل عقول المستخدمين تدريجيًا دون أن يُلاحظوا أنهم يتعرضون للتلاعب. هذه "الهندسة النفسية" التي تُمارسها الحواسيب تؤثر على طريقة تفكيرنا، وقراراتنا، وطريقة تصويتنا (يونس، 2021، ص 104). فتُعتبر الخوارزميات التي تتحكم بالمحتوى بمثابة العقل الخفي الذي يُنظم عالم وسائل التواصل الاجتماعي. فرغم أنها كانت تهدف في البداية إلى تخصيص التجربة وتعزيز سهولة الاستخدام، إلا أنها اليوم أصبحت أداةً مثيرة للجدل – وربما خطيرة – تُستخدم لتوجيه الرأي العام، وتغيير الوعي الجماعي، وفرض رقابة سرية على ما يُرى ويُفكر. ونتيجةً لذلك، لا تكمن الصعوبة في تطوير هذه الخوارزميات فحسب، بل في إخضاعها للرقابة المجتمعية والشفافية، لمنعها من أن تصبح أدواتٍ للاستعباد الرقمي الذي من شأنه أن يُقوّض أسس الديمقراطية.

2.2. المطلب الثاني: انتهاك الخصوصية والمراقبة الرقمية

تم تقسيم هذا المطلب الى فرعين حيث الفرع الأول بعنوان جمع البيانات واستغلالها سياسياً والفرع الثاني بعنوان الرقابة الإلكترونية والرقابة الذاتية

2.2.1. الفرع الأول: جمع البيانات واستغلالها سياسياً

تعتمد منصات التواصل على جمع وتحليل البيانات الشخصية، وهو ما أتاح للأحزاب السياسية والشركات إمكانية استهداف الأفراد بإعلانات موجهة تؤثر في سلوكهم السياسي. (يوسف، 2019، ص 56). لم تعد البيانات اليوم مجرد معلومات رقمية أو إحصاءات، بل أصبحت "الذهب الجديد" الذي يسعى الجميع لامتلاكه. فكل نقرة، وكل إعجاب، وكل تعليق، يرتبط أيضًا ببصمة رقمية تُجمع وتُدرس بعناية. وبينما يُعتبر جمع البيانات غالبًا وسيلة لتحسين تجربة المستخدم، فإن الحقيقة الأعمق هي أن هذه البيانات ذات طبيعة سياسية، وتتضمن تغييرًا طفيفًا في المشاعر العامة وتغييرًا في نتائج الانتخابات (عبد الله، 2022، ص 94). وتبدأ عملية جمع البيانات عندما يُنشئ المستخدم حسابًا على أي منصة رقمية. تُخزن المعلومات التي يُدخلها يدويًا، مثل اسمه وجنسه وموقعه واهتماماته، مباشرةً، وتُضاف إليها بيانات سلوكية مُحددة، مثل:

المواقع الإلكترونية التي يرتادها.

الوقت الذي يُخصصه لكل منشور.

المحتوى الذي يستهلكه من نوع مُحدد.

الكلمات التي يستخدمها عادةً في التحقيقات أو المناقشات.

تستخدم الشركات حسابات معقدة لمعالجة هذه المعلومات، مما ينتج عنه "ملف رقمي" لكل مستخدم يصف ولاءاته السياسية، وأنماط استهلاكه، وكثافته العاطفية، ونقاط ضعفه الفكرية والنفسية (خالد، 3021، ص 76). ثم يُحوّل المستخدم إلى رقم يُمكن استهدافه بدقة متناهية والان كيف تُستخدم البيانات لاكتساب النفوذ؟

1. أولاً: نهج التسويق السياسي المُخصّص:

يمكن للبيانات المُجمّعة أن تُساعد الحملات السياسية على توجيه رسائل مُخصّصة لكل نوع من الناخبين، بل وحتى لكل فرد. في الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠١٦، على سبيل المثال، استخدمت كامبريدج أناليتيكا بيانات أكثر من ٤ ملايين مستخدم لتحديد تفضيلاتهم واهتماماتهم. ثم استهدفت البيانات بإعلانات مُصمّمة خصيصًا لتفضيلاتهم، إما لدعم مرشح مُعيّن أو لثنيهم عن التصويت

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتماعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

العدد السادس عشر – آذار – March / 2026

لخصمهم (يونس، 2020، ص 65). هذا الأسلوب من الاستهداف غامض نظرًا لعدم تطابق الرسالة لدى الجميع؛ بل تُعرض الرسائل بشكل انتقائي بناءً على تأثيرها المُتصوَّر على فرد مُحدد.

2. ثانياً: توليد الخوف والتحكم في العواطف:

من خلال دراسة بيانات التفاعلات، يُمكن للشركات معرفة ما يُخيف الناس، وما يُثير غضبهم، أو ما يشتركون فيه معهم. تُستخدم هذه المعلومات لإنشاء حملات مُخيفة تهدف إلى غرس الخوف من "الآخر"، أو الترويج للكراهية، أو تعزيز شعور زائف بالتفاؤل. وقد لوحظ أن الرسائل السياسية القائمة على العواطف أكثر نجاحًا من الرسائل العقلانية، وهذا ينطبق بشكل خاص على البيئات المُستقطبة (السعيد، 2021، ص 112).

3. ثالثًا: المراقبة والرقابة الناعمة التابعة

ليست الحملات السياسية هي المُستقبِل الوحيد للبيانات. عادةً ما تجمع الحكومات التي تفتقر إلى الديمقراطية بيانات مواطنيها عبر تطبيقات تستخدم تكنولوجيا الهاتف، وبرامج المراقبة، ووسائل التواصل الاجتماعي، ثم تستخدم هذه البيانات لمراقبة المعارضة أو توجيه النقاش العام، أو حتى لابتزاز وتهديد المعنيين. ومن المفارقات أن المستخدمين يُجبرون على مشاركة هذه المعلومات، رغم الخطر، ظانّين أنهم يعيشون في مساحة شخصية، بينما في الواقع، هم محاطون تمامًا بأدوات رقمية قاسية. أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرًا أكد أن البيانات تُستخدم حاليًا كأداة رقمية لإسكات الأصوات الناقدة وتعزيز السلوك الاستبدادي (منظمة العفو الدولية، 2022).

4. رابعًا: إمكانية تقويض الديمقراطية بالخوف.

عندما يتحكم السياسيون في تدفق المعلومات عبر تحليل البيانات، فإنهم يؤثرون في نهاية المطاف على طريقة إدراك الناس للعالم من حولهم. فبدلًا من النقاش العام الناتج عن حرية التعبير، يصبح هذا النقاش قناة مجهولة الهوية، حيث لا تُناقش القضايا المهمة. بدلًا من ذلك، يشارك الناس في نقاشات جانبية تشغل انتباههم عن أمور أكثر أهمية. ومن ثم فإن القرار السياسي للإنسان لا ينبع من إرادته الحرة، بل ينبع من نظام حملات مبني على بياناته الشخصية، وهذا يقوض مبدأ الاختيار الحر، وهو الأساس لأي ديمقراطية حقيقية (جميل، 2023، ص 84).

الفرع الثاني: الرقابة الإلكترونية والرقابة الذاتية

تلجأ بعض الأنظمة السياسية إلى مراقبة النشاطات الرقمية للمواطنين، مما يُنتج بيئة من الخوف والرقابة الذاتية. وهذا يقوّض أحد أهم أسس الديمقراطية: حرية التعبير (الخطيب، 2023، ص 39).

tasnim-lb.org/index.php tasnim.ijhs@gmail.com

في العالم الرقمي، أصبح الناس محدودي التفكير والتعبير، بل مُحاطين بشبكة واسعة من الكاميرات الافتراضية التي تراقبهم عبر الإنترنت. في ظل هذا الواقع، اتسع نطاق الرقابة لتشمل كلاً من الشركات الحكومية والتكنولوجية، لكنها وصلت أيضاً إلى شكل أكثر صرامة: الرقابة الذاتية. وهذا يعني أن الأفراد يراقبون أنفسهم ويقيدون أفكارهم وتعبيراتهم لتجنب المراقبة أو العقاب أو النبذ فالرقابة الإلكترونية – العين التي لا تنام. وأصبح الفضاء الرقمي بمثابة غرفة مراقبة واسعة تراقب كل ما يُكتب أو يُقال أو يُنشر. كل منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، وكل تعليق، وكل مشاركة، يعتمد على أدوات رقمية تُحلله وتبحث عن كلمات مفتاحية أو ارتباطات محددة، سواء كانت سياسية أو مالية أو أمنية (عبد الله، 2021، ص 55). ففي الدول ذات الأنظمة القمعية، تُستخدم هذه الآلية لإسكات الأصوات المعارضة. تُلقي الشرطة القبض على الأفراد بسبب تغريداتهم، أو يُستدعى ناشط للتحقيق في مقال ناقد. وفي بعض الأحيان، تُستخدم كاميرات تراقب السلوك وتقنية التعرف على الوجوه لربط النشاط الرقمي بالتواجد الفعلي في الشوارع وأثناء الاحتجاجات (الهاشمي، 2022، ص 88). وفي الدول الديمقراطية، تختلف الرقابة الإلكترونية عن ممارسات وسائل الإعلام التقليدية، التي تستخدمها شركات التكنولوجيا لتحقيق مكاسب مالية. فهي تتتبع سلوك المستخدمين، وتجمع بياناتهم، وتفرض شكلاً من أشكال الرقابة الناعمة على المحتوى باسم "سياسات النشر" أو "معايير المجتمع"، وتُخفي أحيانًا آراءً تخالف النظام أو الأيديولوجية السائدة (يونس، 2020، ص 91). ومع ذلك، فإن أخطر أشكال الرقابة هي الرقابة الداخلية، التي تُنشئ رقابة ذاتية في النفس البشرية. عندما يدرك المستخدمون أنهم مراقبون، يبدأون تلقائيًا بتغيير سلوكهم، وتقييد أفكارهم، واختيار كلماتهم بعناية. ليس لأنهم يعتقدون أن ما يقولونه غير صحيح، بل لأنهم يخشون العواقب، أو سوء الفهم المحتمل أو هجمات الآخرين. يصبح الفرد منغمسًا في ذاته. فبدلًا من التعبير عن رأيه بحرية، يُعيد صياغته ليصبح مقبولًا أو مسموحًا به، حتى لو تطلب ذلك التضحية بمعتقداته. هذا ما يصفه البروفيسور الألماني يورغن هابرماس بـ"الاستعمار الناعم للعقل"، وهي عملية تنطوي على تنامي السلطة التي تتسرب إلى أعماق الفرد (هابرماس، 1991). وأظهرت دراسات عديدة أن الرقابة الذاتية قد ازدادت بشكل كبير بين النشطاء والمدونين على حد سواء، عقب فرض حظر واعتقالات في العديد من الدول العربية استهدفت مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. وقد تجنب بعض الطلاب منشوراتهم القديمة تمامًا أو محوها خوفًا من إعادة قراءتها (سليمان، 2022، ص 79). للرقابة الإلكترونية والرقابة الذاتية تأثيرٌ على كلٍّ من الأفراد والوعي الجماعي. فعندما تُسكت الأصوات، وتُحجب الآراء، وتُهاجم الأصوات البديلة، لا يُعترف إلا بصوت واحد: صوت السلطة، أو الأغلبية، أو

السوق. ونتيجةً لذلك، تحولت مواقع التواصل الاجتماعي، التي كانت في السابق مساحةً لحرية التعبير، إلى منصاتٍ يملؤها التقليد والتقليد والخوف. يتجنب الجميع الحديث في السياسة، أو حماية رأيٍ مخالف، أو الترويج لموضوعٍ حساس، خشية أن يُحاصرهم الصحفيون، أو المهاجمون، أو يُطردوا من المنصة (جميل، 2023، ص 103). المحنة ليست بالأمر الهيّن، لكن فهمها هو الخطوة الأولى. يجب أن يفهم المستخدمون متى تُستخدم الرقابة الإلكترونية لإسكاتهم. متى يُصبح هذا رقابةً مُستَقْبَلِيّةً تمنعها من الداخل؟ يجب دعمُ منصّةٍ تُشجّعُ حريةَ التعبير وتضمنُ الخصوصية، وممارسةُ ضغطٍ قانونيٍّ ومجتمعيٍّ على الحكومةِ والشركاتِ لفضحِ آلياتِ الرقابةِ ومواجهتها. الحريةُ لا تُمنحُ لنا، بل تُسْتَغْلَبُ منّا. إنَّ وعيَنا بالرقابةِ هو الخطوةُ الأولى نحوَ التخلّصِ منها.

الخاتمة

في خضم التحولات الرقمية المتسارعة، أُشيد بوسائل التواصل الاجتماعي كأداة ذات وجهين: فمن جهة، سهّلت تمكين الأفراد، وزادت الوعي بحقوق الإنسان، وسهلت التواصل المباشر بين المواطنين وصناع القرار. كما وثّقت حالات انتهاك، وساعدت في توثيق الفساد. كما أتاحت سبلًا جديدة للتعبير عن الذات، مما ساهم في تعزيز الديمقراطية والانتقال من المفهوم التقليدي إلى العالم الرقمي. وفي المقابل، تطورت هذه المواقع لتصبح أدوات إخضاع رقمية، تُستخدم للتأثير على الرأي العام، والتحكم في المعلومات، ونشر الأكاذيب، واستخدام خوارزميات مراقبة المحتوى لتحقيق أهداف سياسية ومالية. وأصبح جمع البيانات واستغلالها سياسيًا تهديدًا معاصرًا خطيرًا، إذ يُستخدم الأفراد لاتخاذ قرارات بناءً على معلومات تُنتزع منهم دون مشاركتهم المباشرة مع تزايد عدد الكاميرات الإلكترونية والرقابة الذاتية التي تُنتجها، تضاءلت رغبة المستخدمين في مساحةٍ لحرية التعبير، وأصبح الصمت الخيارَ الأكثر أمانًا، مما يُشكل تهديدًا لمبدأ الديمقراطية القائم على التعددية والانفتاح وحرية التعبير. ونتيجةً لذلك، فإن سؤال البحث الرئيسي هو: هل أصبحت الديمقراطية أداةً للتمكين، أم أنها وسيلةٌ للهيمنة؟ الإجابة ليست قاطعة؛ فهي تعتمد على كيفية إدارة هذه الوسائط، ومدى وعي المستخدمين بها، ومدى وجود اللوائح والقوانين التي تضمن الشفافية، وتحمي التعبير عن الأفكار، وتوفر آلياتٍ للمساءلة. يكمن التحدي الحقيقي في تحقيق التوازن بين حرية التعبير وحماية المجتمع من الإساءة، إذ ينبغي أن يكون هدف التكنولوجيا مساعدة الناس، لا السيطرة عليهم.

أولا: النتائج

العدد السادس عشر – آذار – March / 2026

1. تطورت وسائل التواصل الاجتماعي لتصبح أداةً مزدوجة الاستخدام. فمن جهة، ساهمت في زيادة المشاركة السياسية، ورفع الوعي بحقوق الإنسان، وتعزيز تمكين شرائح المجتمع المهمّشة سابقًا لإيصال أصواتها. ومن جهة أخرى، سهّلت الوصول إلى الحملات الإعلامية، وعززت قوة الرأي العام الصامتة.
2. صعود وسائل التواصل الاجتماعي كبديل لوسائل الإعلام التقليدية وسهّلت هذه المنصات كسر احتكار وسائل الإعلام التقليدية، ووفّرت مجالات جديدة لحرية التعبير . ومع ذلك، لا تزال عُرضةً لخطر الرقابة والحجب، سواءً من قِبَل الحكومات أو من قِبَل المنصات نفسها عبر أجهزة التحكم في المحتوى.
3. يُعتبر جمع البيانات والربحية السياسية تهديدًا للديمقراطية حيث تستخدم الكيانات السياسية والتجارية بيانات المستخدمين لاتخاذ قرارات تتعلق بمساعيها السياسية أو المالية، مما يُضعف جوهر العملية الديمقراطية، القائمة على الإرادة الحرة.
4. تُعزز الرقابة الإلكترونية الانغماس في الذات وأدى تزايد فرض الرقابة على الفضاء الرقمي، سواءً من قبل الحكومات أو من خلال سياسات خوارزمية، إلى ظهور ظاهرة تُسمى الرقابة الذاتية، حيث بدأ الأفراد يحدّون من تعبيرهم خوفًا من العقاب. 5. تتميز البيئة الرقمية بغياب الشفافية وقلة فرص الوصول. ولا تزال السيطرة على المحتوى وتوزيعه واستهداف المستخدمين غامضة، مما يؤثر على حرية التعبير ويعزز هيمنة أفراد على آخرين.

ثانيا: التوصيات

1. سنّ تشريعات رقمية لحماية حرية التعبير وخصوصية المستخدمين حيث ينبغي وضع أطر قانونية واضحة تُلزم شركات التكنولوجيا العالمية باحترام حرية التعبير ، والحد من جمع البيانات دون موافقة صريحة، ومنع استغلالها في أغراض سياسية.
2. تعزيز الوعي الرقمي لدى المواطنين فيجب العمل على نشر ثقافة الاستخدام الآمن والواعي لوسائل التواصل الاجتماعي، وتثقيف الأفراد حول كيفية التحقق من المعلومات، وعدم الوقوع في فخ الأخبار الكاذبة أو التلاعب العاطفي.

العدد السادس عشر – آذار – March / 2026

3. دعم منصات بديلة ومفتوحة المصدر فمن الضروري تشجيع تطوير منصات تواصل تضمن الشفافية وتعمل على مبادئ عدم الاحتكار، وتُدار بشكل ديمقراطي ومجتمعي لا يخضع لسلطة رأس المال أو الحكومات فقط.
4. الضغط على شركات التقنية العالمية لتحقيق الشفافية فعلى المجتمع الدولي ومؤسسات المجتمع المدني أن تطالب بكشف خوارزميات التحكم بالمحتوى، وتوضيح آليات الحذف والتصنيف والرقابة التي تنفذها هذه الشركات.
5. بناء درع قانوني وأخلاقي ضد الاستغلال السياسي للبيانات لذلك يجب أن تكون هناك مؤسسات رقابية مستقلة تتابع كيفية جمع البيانات واستخدامها، وتمنع تحويل المستخدم إلى "سلعة سياسية" تُباع وتُشترى في حملات دعائية موجهة.

المصادر:

[1] العويس، نادر. (2021). الإعلام الجديد والتحولات السياسية في العالم العربي. دار المسيرة.
[2] عبد الجواد، سمير. (2020). الديمقراطية الرقمية: بين النظرية والتطبيق. دار الفكر العربي.
[3] سالم، هبة. (2022). حقوق الإنسان في العصر الرقمي. مركز دراسات التنمية.
[4] حسن، رائد. (2021). الشفافية ومكافحة الفساد في المجتمعات الإلكترونية. دار البصائر.
[5] منصور، خالد. (2020). وسائل التواصل الاجتماعي وصناعة الرأي العام. دار اليازوري.
[6] إبراهيم، طارق. (2021). الخوارزميات والرقابة الرقمية. مؤسسة الفكر المعاصر.
[7] يوسف، أحمد. (2019). البيانات الضخمة والسياسة. دار الفكر الجامعي.
[8] الخطيب، وليد. (2023). حرية التعبير والمراقبة في البيئة الرقمية. المركز العربي للأبحاث.
[9] عبد الله، عادل. (2022). البيانات والسلطة: كيف تُستخدم المعلومات في إعادة تشكيل العالم؟ بيروت: المركز العربي للأبحاث.
[10] خالد، ياسر. (2021). التحول الرقمي ومخاطر الخصوصية. عمّان: دار الفكر المعاصر.
[11] يونس، فاطمة. (2020). كامبريدج أناليتيكا: الدرس الذي لم يُستوعب بعد. القاهرة: مجلة السياسة الرقمية، العدد 18.
[12] . السعيد، منى. (2021). العواطف السياسية في عصر التواصل الاجتماعي. دمشق: دار الحوار.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

[13] جميل، حسن. (2023). الديمقراطية المزيفة: كيف تُشكّل التكنولوجيا اختياراتنا؟ بغداد: مجلة العلوم الاجتماعية.

[14] منظمة العفو الدولية. (2022). الرقابة الرقمية: الوجه الجديد للقمع. [تقرير سنوي].

[15] عبد الله، خالد. (2021). الرقابة الرقمية: من المراقبة الأمنية إلى التضييق الفكري. بيروت: دار الفارابي.

[16] الهاشمي، فاطمة. (2022). الدولة الذكية: كيف تُدار الشعوب عبر التكنولوجيا؟ الدوحة: مركز الدراسات الرقمية.

[17] . يونس، سامي. (2020). الحرية تحت المراقبة: مواقع التواصل والسلطة. القاهرة: مجلة العلوم السياسية، العدد 45.

[18] . سليمان، هالة. (2022). الخوف الرقمي: الرقابة الذاتية في المجتمعات العربية. عمان: دار الفكر العربي.

[19] Habermas, Jürgen.1991The Structural Transformation of the Public Sphere. Cambridge: MIT Press.